١٨٤ (د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تُشير الى قراراتها السابقة بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، في الأراضي العربية المحتلة ولاسيما القرار ١٣٩(د-١٢)، المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، والقرار ١٧٢(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني،

وإذ تَشْعُر بقلق عميق لاستمرار تعرّض الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لتدابير قاسية وقيود متزايدة واجراءات تعسفية، واستمرار ممارسة النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى وما زال يؤدي الى استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية للشعب العربي الفلسطيني وعرقلة مساعيه لبناء اقتصاده الوطني المستقل،

وإذ تُرحِّبُ بالمساعي الرامية الى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس الشرعية الدولية، والى فسح المجال أمام الشعب العربي الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة التي أكدتها قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك حقه في السيادة على موارده الطبيعية وحقه في إدارتها لما فيه مصلحته الوطنية،

وإذ تُعبِّرُ عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي ما فتئت الأمانة التنفيذية تبذلها للقيام بالأنشطة المتصلة بالتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

١- تدعو الى تعزيز أنشطة الأمانة التنفيذية التي تشمل الدراسات، والاستشارات، والحلقات التدريبية، والندوات، والمؤتمرات المعنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، ومشاريع التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة إعادة بناء وتطوير الإطار المؤسسي لأنشطة التنمية الاقتصادية والبشرية، ومعالجة القضايا المتعلقة بالأوضاع البيئية وانعكاساتها على امكانات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٢- تدعو كذلك الى تعزيز دور اللجنة في الأنشطة الفنية التي تقع ضمن دائرة اختصاصها والى المشاركة، ضمن أجهزة الأمم المتحدة، في الأنشطة الفنية، وخاصةً المتعلقة بالقضايا الاقليمية في مجالات السلام، بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة بمفاوضات السلام؛

٣- تدعو كافة الحكومات والمؤسسات الاقليمية والدولية الى دعم الأمانة التنفيذية للجنة وامكاناتها البشرية والمالية لتمكينها من تنفيذ هذا القرار، وتدعو الأمين العام التنفيذي الى متابعة الاتصال مع هذه الجهات لتأمين الدعم المطلوب، والى تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢